الرقم: 152
التاريخ:2016/4/28

معالي السيد ليو جيه يي المحترم
سفير فوق العادة ومفوض جمهورية الصين الشعبية
البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة
رئيس مجلس الأمن

صاحب السعادة:

تعبر الهيئة العليا للمفاوضات عن قلقها الشديد حيال انتهاكات نظام الأسد وحلفائه المتصاعدة لاتفاق وقف الأعمال العدائية في سوريا، وبقلقها كذلك صمت مجلس الأمن الذي يشجع نظام الأسد على التمادي في القتل والتدمير كماً ونوعاً، وارتكاب المجازر المروعة يومياً تحت غطاء من روسيا الاتحادية، وبدعم من إيران والميليشيات الطائفية المتحالفة مع النظام.

إن الهجمات العشوائية ضد المدنيين التي يرتكبها نظام الأسد وحلفاؤه تستحق من مجلس الأمن الإدانة بأشد العبارات، وكذلك التنديد بسياسة نظام الأسد وحلفائه المتعمدة لمنع أوعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى الملايين من المدنيين في أنحاء البلاد. إن هذه الانتهاكات الممنهجة، التي تصل إلى مستوى جرائم حرب، تكلّف السوريين أرواحهم، وتعرض مفاوضات السلام في جنيف للخطر، مما يستوجب أن تواجه هذه الانتهاكات برد قوي وواضح من قبل مجلس الامن المسؤول عن المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

لقد صعد نظام الأسد وحلفاؤه من هجماتهم العشوائية ضد المدنيين الأبرياء في الأسابيع الأخيرة، حيث قتل منذ بدء اتفاق وقف الأعمال العدائية أكثر من 810 مدني، وهذا يعني مقتل أكثر من 100 مدني أسبوعياً، وتتركز الهجمات بشكل خاص في مدينة "حلب".

في يوم الأربعاء 27 إبريل، وفيما كان المبعوث الخاص يتحدث إلى مجلس الأمن، شنت طائرات حربية تابعة لنظام الأسد هجوماً صاروخياً على "حي السكري" في مدينة "حلب" أدى الى مقتل ما يزيد عن 22 شخصاً من المدنيين، من بينهم طبيب الأطفال الوحيد المتبقي في المنطقة، كما دمّر الهجوم "مستشفى القدس الميداني"، الذي كان يوفّر الدعم المنقذ لحياة الآلاف من سكان المنطقة.

وفي يوم الإثنين 25 إبريل، قُتِل خمسة من عمال الإنقاذ من "الدفاع المدني السوري" (المعروف أيضاً باسم "الخوذات البيضاء") بعد أن شنّ نظام الأسد أربع غارات جوية وهجمات بصواريخ أرض-أرض على مدينة "الأتارب" في منطقة

"ريف حلب الغربي". وقد جاءت هذه الهجمات بعد ساعات معدودة من مقتل ما لا يقل عن عشرة مدنيين في مدينة "حلب" بواسطة الغارات الجوية الروسية. وبعد أقل من أسبوع من هجوم طيران نظام الأسد على سوق مدينة "معرة النعمان" في محافظة "إدلب" والتي أسفر عنها عشرات القتلى من النساء والأطفال الأبرياء. مما ينتج عن هذه السياسة الممنهجة التي يتبعها نظام الأسد وحلفاؤه إلى إجبار آلاف السوريين على الهروب إلى أماكن أكثر أمناً وزيادة طلبات اللجوء.

وبالإضافة إلى هذه الهجمات الوحشية فقد واصل نظام الأسد وحلفاؤه اتباع سياسة الحصار والتجويع للمدن والبلدات والقرى، بل زادوا منها، حيث يعيش أكثر من مليون شخص تحت هذا الحصار. ففي "داريا" مثلاً يعيش الآلاف على شفا الموت جوعاً بسبب الحصار المستمر منذ ثلاث سنوات. وكذلك الحال أيضاً في القطاع الجنوبي من "الغوطة الشرقية" و"زبدين" و"دير العصافير" و"مضايا". كما يواصل نظام الأسد منع أو عرقلة وصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق، ويزيل المعدات الطبية المنقذة للحياة من قوافل المساعدات، ويمنع وصول الأمم المتحدة إلى كثير من هذه المناطق.

إن استهداف نظام الأسد وحلفائه للمدنيين من خلال الهجمات العشوائية وضرب الحصار على المدن والبلدات هو انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن 2268 (2016)، 2258 (2015)، 2254 (2015)، و2139 (2014)، الأمر الذي يضع عقبات كبيرة أمام استئناف المفاوضات في جنيف ويعرضها للخطر، ويجعل التوصل الى حل مستدام للنزاع السوري أمراً مستحيلاً.

ولهذا، وبالنيابة عن الشعب السوري، فإننا نناشد مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ الخطوات التالية:

1. **حماية المدنيين** من الهجمات الجوية العشوائية لنظام الأسد وحلفائه إما عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة لردع هذه الهجمات، أو عن طريق تزويد السوريين بالموارد اللازمة للدفاع عن أنفسهم منها:

2. **فكّ الحصار** عن كل المدن والبلدات السورية، وتزويد الإغاثة الفورية لكل من يحتاجها، عن طريق الإنزال الجوي وكافة الوسائل الممكنة الأخرى:

3. **المطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً** في أنحاء سوريا، بما في ذلك من خلال تشكيل فرقة عمل خاصة بشأن المعتقلين؛

4. **وضع حد للإفلات من العقاب** لمرتكبي جرائم الحرب من خلال وضع عقوبات واضحة لأي انتهاكات لاتفاق وقف الأعمال العدائية وإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC). وإذا كان مجلس الأمن سيواجه حالة شلل بسبب الإحالة الى المحكمة الجنائية الدولية، فلا بدّ من أن تحاكم الدول الأعضاء قضايا جرائم الحرب في سوريا على أساس الولاية القضائية العالمية أو على أساس الولاية القضائية المحلية.

صاحب السعادة:

إن مجلس الأمن والدول الأعضاء في مجلس الأمن هما الجهتين الوحيدتين القادرتين على الضغط لضمان إيقاف نظام الأسد عن القتل وانخراطه في عملية التفاوض حول الإنتقال السياسي وتلبية متطلبات القرار 2254 المستند الى بيان جنيف 2012. إن الفشل في ممارسة هذا الضغط سيؤدي الى استمرار العنف، وتدهور الوضع الإنساني أكثر مما هو عليه الآن، وتفاقم أزمة اللاجئين على المستويين الإقليمي والدولي.

الهيئة العليا للمفاوضات تؤكد التزامها بتحقيق الإنتقال السياسي للوصول الى سوريا جديدة آمنة وتعددية يمارس فيها جميع السوريين حقوقهم كاملة بلا تمييز وفي ظل قضاء مستقل يحفظ ويحمي تلك الحقوق.

تفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير...

المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات

الدكتور رياض حجاب

- مرفق: تقرير عن مجزرة حلب.